Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 40-53, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261013

The Iraqi Financial Market and Its Role in Creating Sustainable Financing

Abbas F . Resen*
Department of Financial and Banking Sciences, College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Babylon, Iraq

Article information:
Published: 5-11-2026

Corresponding author:
Abbas F. Resen
abbas.fadhil@uomus.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research focuses on the extent of interest in sustainable finance in Iraq, given its mono-economy, and the degree to which the Iraqi financial market can be utilized to achieve this important goal. This is particularly relevant as most countries worldwide are making significant progress in this area due to its social and environmental implications. The aim is to mitigate the negative impacts of traditional financing methods on other economic activities that lack sustainability.

The analysis revealed a significant lack of focus on sustainable finance within the activities of the Iraqi Stock Exchange, with the exception of a few limited-impact green financial issuances. The most prominent recommendation is to work diligently to create diverse financial instruments, both equity and debt, to expand sustainable financing activities targeting various economic sectors. This would help mitigate the widespread negative environmental and climatic impacts that Iraq suffers from as a result of traditional economic activities.

Keywords: Sustainable finance, financial market, green finance

Conclusions:

1- Given Iraq's financial capabilities, external borrowing from international organizations and institutions should be stopped in order to create a sustainable environment, as the Iraqi reality requires finding internal financing methods to ensure the implementation of the planned strategy
2-The official authorities specialized in finance and investment must put in place legislation and laws that allow for the provision of sustainable financing tools through the Iraqi financial market
3-Work on developing financial tools in the Iraq Stock Exchange, including sustainable green financing tools, which are urgently needed, while giving the Iraqi financial market the ability to diversify to encourage both local and foreign investors to acquire these sustainable financial instruments with satisfactory financial returns
4-Encourage joint-stock companies operating in the Iraqi financial market to issue financial instruments with sustainable financing, and work on establishing green companies similar to other countries at the regional and international levels, with the possibility of utilizing them to achieve this goal
5- Develop a financing strategy alongside the national strategy for improving the environment that relies on green financing through the Iraqi financial market and grants it its natural role in achieving this.

السوق المالي العراقي ودوره في خلق التمويل المستدام

عباس فاضل رسن*
قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم الإدارية ،جامعة المستقبل ،بابل ، العراق

معلومات البحث:
تاريخ النشر:5-11-2026

المؤلف المراسل:
عباس فاضل رسن

abbas.fadhil@uomus.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
تم العمل من خلال هذا البحث عن التركيز على مدى الاهتمام بالتمويل المستدام في العراق في ظل الاقتصاد الأحادي الذي يعتمده ومدى توظيف السوق المالي العراقي لتحقيق وإنجاز هذا الهدف المهم لا سيما ان اغلب دول العالم تعمل على تحقيق إنجازات ملحوظة في هذا المجال لما له من انعكاسات اجتماعية وبيئية على البلاد للوصول الى حصر الاثار السلبية التي تخلفها طرق التمويل التقليدية للانشطة الاقتصادية الأخرى التي تفتقد للاستدامة المعنية
أظهرت عملية التحليل الاستنتاج الأبرز المتمثل بعدم وجود اهتمام واسع بالتمويل المستدام ضمن أنشطة سوق العراق للأوراق المالية ما عدا بعض الإصدارات المالية الخضراء محدودة الأثر ، وكانت ابرز التوصيات تنصب على العمل الدؤوب لخلق أدوات مالية متنوعة سواء كانت أدوات ملكية او أدوات مديوني لتوسيع النشاط التمويلي المستدام الذي يستهدف قطاعات اقتصادية متنوعة تساعد على التخلص من الاثار البيئية والمناخية السلبية الواسعة التي يعاني منها العراق والمتولدة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية .

الكلمات المفتاحية: التمويل المستدام ،السوق المالي، التمويل الأخضر.

المقدمة:

يعد التمويل المستدام احد أنواع التمويل الذي ينتشر بشكل واسع لما له من أهمية متصاعدة من خلال أهدافه المعتمدة في المجال المالي والبيئي والاجتماعي ، وقد كانت دول الاتحاد الأوربي من الدول السباقة في تبني هذا النوع من التمويل ومنحه الأولوية في مجال التمويل المالي من خلال الأسواق المالية او مؤسسات التمويل الدولية المختصة منذ عام 2013 ليستمر بوتيرة متصاعدة مع تزايد الاهتمام بهذا النوع من التمويل من قبل الصين ودول جنوب شرق اسيا والولايات المتحدة الامريكية رغم ان الأخيرة لم تكن ضمن الدول الموقعة على اتفاقية المناخ كون التمويل المستدام او ما يعرف بالتمويل الأخضر كأحد الأنواع الرئيسة فيه يهدف بشكل مركّز للحفاظ على البيئة من خلال تقديم منتجات خضراء غير ضارة بالمناخ بشكل عام سواء من خلال المواد الأولية المستخدمة بالعملية الإنتاجية او خلال مراحل الإنتاج او من خلال الاستخدام النهائي وصولا الى عملية التدوير كمستهلكات مع تقديم الحوافز المالية لتمويل هذا النوع من الأنشطة الإنتاجية بشكل واسع.
يعد العراق من الدول التي تعرضت لظروف بيئية ومناخية قاسية نتيجة الحروب التي واجهها البلد لا سيما بعد الاحتلال عام 2003 وانتشار الاشعاعات الضارة إضافة الى توسع ظاهرة التصحر وانحسار الأراضي الزراعية مما تسبب بتغيرات مناخية وبيئية مؤثرة تسببت بظهور بعض الظواهر المناخية المتطرفة كان ابرزها ارتفاع معدل درجات الحرارة فوق مستوياتها الطبيعية مما انعكس سلبا على الأوضاع المعيشية والصحية والنفسية للمجتمع العراقي ، وهنا كان لزاما على العراق التوجه نحو التمويل المستدام لتحقيق معالجات بيئية ومناخية واجتماعية إيجابية من خلال توجيه رأس المال نحو المشاريع الصديقة للبيئة سواء كانت زراعية او صناعية ويكون تحقيق هذا الامر من خلال طرح رأس المال الأخضر لتمويل تلك المشاريع من خلال أدوات الملكية وأدوات المديونية المخصصة لهذا الغرض ، وهنا سوف ينصب الاهتمام في هذا البحث على مدى مساهمة السوق المالي العراقي في انجاز هذه المهمة الحيوية والإستراتيجية اسوة ببقية دول العالم .
تضمنت منهجية البحث عملية ابراز المشكلة والاهمية والاهداف لمتغيرات البحث، في حين تناول المبحث الأول – الأسواق المالية بشكل عام واهميتها وأهدافها وكذلك المراحل التاريخية التي مر بها السوق المالي العراقي، في حين تضمن المبحث الثاني – التمويل المستدام وانواعه واهم الأدوات المالية المستخدمة فيه مع العديد من الخصائص التي يمتاز بها هذا النوع من التمويل، وكانت الاستنتاجات والتوصيات الى جانب المبحث التطبيقي كمبحث ثالث للوقوف على ما هو متاح من التمويل المستدام في سوق العراق للأوراق المالية .

منهجية البحث

1- مشكلة البحث

تنصب مشكلة البحث حول طرح العديد من التساؤلات حول بيان مدى مساهمة السوق المالي العراقي في خلق أدوات مالية في مجال التمويل المستدام ، كما يطرح تساؤل اخر حول مدى قدرة السوق على جذب المستثمرين والممولين في هذا المجال مع إمكانية البحث في حجم هذا التمويل وما هي القطاعات التي يستطيع ان يغطيها السوق في هذا المجال .

2- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية التمويل المستدام على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك على مستوى المناخ وتزايد اهتمام الممولين والمستثمرين الدوليين بهذا الامر مع استعدادهم على تقديم الدعم الدولي لتحقيق هذا الهدف .

3- اهداف البحث

يهدف البحث الى عدة نقاط منها

- - بيان مدى قدرة السوق المالي العراقي على توفير التمويل المستدام.
- - توضيح اهم المجالات التي يغطيها التمويل المستدام .
- -العمل على بيان اهم الأدوات المالية المتاحة لهذا النوع من التمويل في سوق المال العراقي.

4- فرضية البحث

فرضية العدم (HO) – لا يوجد دور للسوق المالي العراقي في خلق التمويل المستدام.

5- مجتمع وعينة البحث

- مجتمع البحث – يتضمن مجتمع البحث السوق المالي العراقي والأدوات المالية المتاحة فيه .
- عينة البحث – تمثل أدوات الملكية وأدوات المديونية المستدامة (الخضراء) عينة البحث المختارة من السوق المالي العراقي الذي يعرف بسوق العراق للأوراق المالية.

6- الحدود الزمانية والمكانية

- الحدود الزمانية – يغطي البحث بيانات التمويل المستدام في العراق من عام 2010 ولغاية 2025 .
- الحدود المكانية – سوق العراق للأوراق المالية في العراق.

7- أسلوب البحث

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي للجانب النظري والبيانات المتاحة حول كلا المتغيرين ولم يتم اعتماد الأسلوب الاحصائي الكمي لعدم وجود بيانات متحققة في مجال المتغير الثاني المتمثل بالتمويل المستدام.

المحور الأول: الجانب النظري

المبحث الاول-السوق المالي

أولا- مفهوم السوق المالي

إن تطور السوق المالية وتنوعها خلق نوعا من التباين على مفهوم هذه المؤسسة لدى الباحثين والكتاب المتخصصين بهذا الشأن، فهنالك من عرف (السوق المالية) على أنها (الإطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين تجعل الأثمان السائدة في السوق بالنسبة لأي ورقة مالية متماثلة في كل وحدة زمنية) ، وهذا الإطار هو (إطار تنظيمي يتم فيه تداول الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء) (Howells&Bain,2000:167)، وينظر لها على أنها (المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقراضها (المدخرين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين) ومن ثم تنشأ الأصول المالية التي تتداول داخل إطاره التنظيمي) ، وهي تمثل (نظاما يتكون من الأفراد والمؤسسات والأدوات و الإجراءات التي تجمع معا كل من المقترضين والمدخرين) (Fabozzi&Modigliani,2003:89) ، كما ينظر لها على أنها (وسيلة ينتفي فيها شرط المكان يلتقي خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون والإداريون من ذوي الاهتمامات المادية والمهنية بالأدوات الرأسمالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول وتوثيق وتعزيز الأصول المختلفة (الحقيقية والمالية والنقدية) لمدد متباينة (طويلة وقصيرة) اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات والى حد ما عادات وتقاليد وأعراف معتمدة محليا ودوليا) ، وهي تمثل (آلية انتقال الأموال بين المقرضين أصحاب المدخرات والمقترضين الراغبين في توظيف هذه الأموال) فمن خلال هذه السوق يتم تجميع مدخرات الملايين من الأفراد وتحويلها إلى أيدي المقترضين والذين تتجاوز احتياجاتهم للأموال مقدار ما يملكونه منها ، وهي (ملتقى مجهزي رأس المال بطالبي رأس المال مما يمكنهم من التعامل بشكل مباشر) (Gitman, 2006:23)، وينظر لها على أنها (الآلية التي من خلالها يتم تحويل الأموال من الأشخاص الذين لديهم فائض في الأموال الى الأشخاص الذين يعانون من عجز في الأموال) (Mishkin,2006:169)، وبالتالي هي (ليست مكانا تحديدا وإنما إطار (Framework) أو تنظيم(Organization) يضم الجمهور الذين يبيعون ويشترون الأوراق المالية بموجب القواعد والتنظيمات المعرفة بصورة جيدة)(lasher,2008:4) ، وتعرف أيضا بأنها(عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية ، ويعرفها بأنها (الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة والتي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة لأموال لغرض الاستثمار عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توافر قنوات اتصال فعالة) (Madura,2010:135).

ثانيا-أهمية السوق المالي

تمثل السوق المالية اليوم قلب الاقتصاد العالمي لدورها الحيوي والأساسي في تمويل ونمو اغلب اقتصاديات دول العالم من خلال موقعها المركزي بين الأسواق العالمية الأخرى (السوق الوسيط وسوق الإنتاج) مما جعلها محط أهمية لدى مختلف دول العالم المتطورة والأقل تطورا

ويمكن تجسيد أهمية هذه السوق من منظور عدد من الباحثين من خلال النقاط التالية :-

1- تلعب السوق المالية دورا رئيسا في تنفيذ السياسة النقدية للدولة إذ بواسطة السوق المالية (سوق النقد) يتمكن البنك المركزي من ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة و أيضا عن طريق التحكم في احتياطيات البنوك التجارية التي تلعب دورا كبيرا في السوق وبالتالي يستطيع البنك المركزي تحقيق أهداف السياسة النقدية التي يبتغيها(Howells&Bain,2003:159) .
2- وجود سوق مالي فعال يوفر سيولة عالية للموجودات قصيرة الأجل (CFA,2007:56)مما يؤدي بدوره إلى خفض تكاليف التمويل قصير الأجل وبذلك يكون سببا في زيادة الطاقة الإنتاجية مما يخلق انتعاشا أو ازدهارا اقتصاديا حقيقيا ومتينا (Hirt& Block,2006:411).
3- كما يعد مصدرا للتمويل طويل الأجل(2006:49) Bernhard &Leblang, من خلال عمليات سوق رأس المال الأمر الذي يعزز النشاط الاقتصادي(Jefferson,2015:1) ويرفع مستوى كل من الناتج والدخل القومي(Kettell,2020:5) .
4- يمكن السوق المالية من تنمية الادخار وتوجيه صغار المدخرين والمدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني وذلك لما يتيحه السوق من أدوات مالية متعددة ومناسبة لكل فئات المدخرين من الأوراق المالية المتنوعة (Appleyard et al,2005:503) والتي تمتاز بعضها بقابليتها للتجزئة (مثل الأسهم العادية) .
5- يمكن السوق المالي من تنظيم ومراقبة الإصدار من الأوراق المالية والمتعاملين بها على حد سواء بما يكفل سلامة هذا التعامل وسرعته مما يوفر ضمانة لصغار المدخرين وينعكس ايجابيا على الحالة الاقتصادية عموما مع العمل على حمايتهم من الاستثمارات الوهمية(Howells& Bain,2003:363)
6- وجود سوق مالية كفوءة يمكن من تحديد أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة مما يساعد على توجيه الاستثمار نحو القطاعات الأكثر نجاحا وذات المنفعة و الجدوى الاقتصادية الأفضل وكذلك يمنع تحقيق أرباح مفاجئة وغير عادلة (Fabozzi&Modigliani,2003:6)

من هنا ومن خلال التعمق في هذه النقاط التي أوردها الباحثون عن أهمية الأسواق المالية نجدها تجسد دورا رئيسا في تنفيذ السياسة النقدية لأي دولة فضلا عن قدرتها على توفير السيولة المالية ، وهي أيضا مصدرا مهما للتمويل القصير والطويل الأجل ، كما إنها تسهم في تنمية الادخارات وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني لأي بلد.

ثالثا-وظائف السوق المالي

يشير الباحثون والكتاب إلى وظائف متعددة للأسواق المالية يمكن تحديدها بالنقاط التالية :-

1- توفير أشكال متعددة من الأدوات المالية والمجالات الاستثمارية وإتاحتها إلى جمهور المستثمرين وتسهيل تداولها وتوفير المعلومات الضرورية عنها مثل الأسهم والسندات والمشتقات المالية ،وكذلك توفير حرية انتقال الأموال بين المستثمرين بهدف رفع معدلات التداول بين الأسواق المالية لزيادة نشاطها كما تعمل على رفع كفاءة إنجاز الصفقات وتخفيض تكاليفها مما يزيد من حجم التعامل
2- الموائمة بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز ،أي أنها تقوم بتجميع المدخرات من وحدات الفائض وتحويلها إلى وحدات العجز مما يسهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد المالية (Ritter&Silber ,2010 :546).
3- جذب الأموال من خارج البلد للمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة وكذلك دعم قدرات البلد المالية وقد أدت مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات والاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة وظهور الشركات المتعددة الجنسية إلى تعزيز الدور الريادي الذي تلعبه الأسواق المالية في جذب رأس المال الأجنبي(Thomas,2006:149) .
4- تقوم الأسواق المالية بدور الممول للمشاريع الجديدة أو المراد توسيعها من خلال سد الفجوة التمويلية لتلك المشاريع في حالة عزوف المصارف عن تمويلها من خلال توفير السيولة اللازمة للأوراق المالية المصدرة والتي تمثل رأس المال لتلك المشاريع (Howells&Bain,1998:151).
5- توفير الحماية للمستثمرين من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصاديا من خلال الشروط التي يفرضها السوق المالي على إدراج الشركات التي يتم تداول إصداراتها فيه ،فضلا عن إيجاد أنواع من الاستثمارات تسهم في التحوط ضد المخاطر كعقود المشتقات المالية (المستقبليات ،الخيارات ، المبادلات) وتوفير المعلومات بصورة صحيحة وبدقة وفي الوقت المناسب من مصادرها الموثوقة عن الأوضاع المالية والاقتصادية للشركات لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.
7- تستطيع الحكومات من خلال الأسواق المالية أن تنفذ سياساتها النقدية من خلال إصدار الأوراق المالية التي تؤدي هذا الغرض كالسندات الحكومية وحوالات الخزينة وبيعها أو شرائها عن طريق تلك السوق حسب الهدف النقدي والمالي المراد تحقيقه (Saunders&Cornett,2001:226) .
8- **رابعا-السوق المالي العراقي -نبذة تاريخية**

أثناء تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 شهد العراق نشوء أولى خطوات سوق الاوراق المالية، حيث تم تأسيس أول شركة مساهمة استناد إلى قانون الشركات الهندي الصادر في عام 1913 والذي تم تطبيقه في العراق بعد الاحتلال البريطاني.

كما صدر قانون بورصة التجارة رقم 65 لسنة 1936 حيث نصت المادة الاولى على تأسيس بورصة لتجارة البضائع الرئيسة وأضافت المادة الثانية على أنه لا يجوز التجارة بالبضائع المعينة بموجب المادة الاولى الا من خلال البورصة المؤسسة لها، وأي تداول خارج هذه البورصة

يعتبر غير قانوني". هذا يوضح حصر التداول داخل السوق المالي، كان التداول يتم بين فريقين هما أعضاء الهيئة العامة للبورصة و منتجو البضائع الرئيسية المسجلين فيها، استمر العمل بهذا القانون لمدة سنتين ثم تم إيقاف العمل به في عام 1938 لاسباب غير معلومة، وفي عام 1943 صدر قانون التجارة رقم (41) لنشر أساسيات العمل بالبورصة في العراق وقانون رقم 60 الذي اشتمل على أمور تتعلق بتأسيس البورصة، وخاصة في المواد من 99 إلى 102 حيث تم تنظيم عمل السوق وتحديد الموظفين العاملين به وحصر التعامل بيد الوسطاء ومع ذلك، لم يتيسر التطبيق العملي لهذا الموضوع حيث كان تداول الاسهم في العراق يتم بشكل مباشر لدى الشركة المعنية بالاسهم ونتيجة لزيادة عدد الشركات وبالتالي عدد التداول المباشر بين البائع والمشتري تأسست عدة مكاتب وساطة نتيجة لتزايد حركة تأسيس الشركات المساهمة توسعت حيث بلغ عددها أربعة مكاتب لتصل الى (42) مكتب عام 1955 (حسن،2024: 372)

بدأت غرفة تجارة بغداد في نشر الاسعار الدقيقة للاسهم المتداولة ضمن نشرتها الاسبوعية كما حاولت إحدى المكاتب في عام 1956 استخدام طريقة المزاد العلني في بيع وشراء الأسهم في حين استمرت المكاتب في أعمالها حتى عام 1964 حيث تعرضت للركود والتباطؤ بسبب صدور قرارات التأميم في ذلك العام وبعد ذلك توقفت نهائيا، وفي عام 1970 صدر قانون التجارة العراقي رقم 149 حيث بدأ المشرع العراقي يدرك مدى الحاجة إلى إنشاء سوق لألو ارق المالية حيث تضمن قانون رقم 149 لسنة 1970 ثلاث مواد تتعلق بإنشاء سوق المضاربة ،و في عام 1975 قام المصرف الصناعي بتأسيس مكتب لبيع وشراء الاسهم ضمن جهازه الاداري واستمر العمل به حتى صدور قانون سوق بغداد للاوراق المالية رقم 24 لسنة 1991 الذي نظم تداول الاسهم في السوق المالي وقد اخذت هذه السوق على عاتقها عملية تداول الاسهم وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

اما في عام 1992 فقد تم تأسيس سوق مالي باسم سوق بغداد للاوراق المالية موجب القانون رقم(64) لسنة 1992 وبعد الاحتلال عام 2003 تم تغير الاسم ليصبح سوق العراق للاوراق المالية وكان هذا السوق حكوميا استطاع في ذلك الوقت ادراج 300 شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة تدار من قبل مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال وهما سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية العراقية، وقد تأسست السوق في حزيران من عام 2004 وتعمل تحت اشراف هيئة الاوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الامريكية للاوراق المالية والبورصات فضلا عن انها هيئة ذاتية التنظيم (جراح واخرون،2020:8).

المبحث الثاني: التمويل المستدام

أولا- النشأة التاريخية

من المهم الإشارة إلى أن التمويل المستدام ليس موضوعًا يقتصر على الدول والهيئات التنظيمية على سبيل المثال -بدأ صندوق استثمار المعاشات التقاعدية الحكومي الياباني الذي تبلغ أصوله 1.5 تريليون دولار أمريكي وهو الأكبر من نوعه في دمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجياته الاستثمارية.على سبيل المثال توقف عن إقراض الأوراق المالية للمضاربين على انخفاض الأسعار وبدأ في مواءمة استثماراته السلبية مع مؤشرات تعكس قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ، حيث حدث تغيير في التوجه على المستوى الدولي من دون صدمة خارجية واضحة المعالم. ففي عام 2014 لم يكن التمويل المستدام، والمصطلحات ذات الصلة مثل التمويل الأخضر، وتمويل المناخ، والاستثمار المسؤول اجتماعيًا، مألوفة إلا لدى فئة محدودة من الخبراء، ولم تكن تحظى باهتمام يُذكر من قِبل معظم صانعي السياسات. وعلى النقيض من ذلك، وبحلول نهاية عام 2019، كانت الصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة إما قد وضعت خططًا للتحرك بشأن هذه القضية أو كانت قد بدأت بالفعل في تنفيذ تدابير في هذا الشأن. وتبعًا للولاية القضائية، تشمل هذه السياسات وضع معايير وعلامات، والإفصاح عن المخاطر للمؤسسات المالية، وتقديم الدعم للأدوات المالية، أو إنشاء خطوط ائتمان لإعادة تمويل القروض الخضراء **(Dimmelmeier,2020:14-15)**.

وقد أُطلق هذا النوع من التمويل في عام 2017، ليصبح الآن أسرع أدوات التمويل المستدام نموًا، حيث تجاوزت قيمة القروض والسندات المرتبطة بالاستدامة المُصدرة حتى الآن 809 مليارات دولار. ومع ذلك، لا تزال هذه الأدوات في مراحلها الأولى في الأسواق الناشئة، التي لا تمثل سوى 5% من إجمالي الإصدارات حتى الآن اذ يتركز التمويل المرتبط بالاستدامة من اجل توفير رأس المال لدعم تحسين أداء المقترض في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحفز هذه الأدوات المالي السعي لتحقيق أهداف الاستدامة من خلال ربط التسعير – عادةً عبر أسعار الفائدة – بتحقيق هذه الأهداف **(orden&calonge,2022:1)**

يشير تطوران رئيسيان على وجه الخصوص انتجا ظهور هذا النوع من التمويل – أولهما-اتفاقية باريس للمناخ (COP 21) في ديسمبر 2015، والتي وقّع عليها 195 دولة والتزمت بالحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وثانيهما، تزايد انخراط القطاع المالي في قضايا تغير المناخ، ويعود ذلك في معظمه إلى دعوة الجهات الفاعلة غير الحكومية للانضمام إلى الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP 21) ويتزايد اهتمام المستثمرين المؤسسيين بتتبع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للشركات المدرجة، وتشكيل تحالفات مثل (مبادرة العمل المناخي) للتواصل مع الشركات لخفض انبعاثاتها الكربونية ويحذو المزيد من مالكي الأصول حذو صندوق التقاعد لكنيسة إنجلترا الذي يتمثل هدفه المعلن في "إثبات التزامه باتفاقية باريس بشفافية تامة **(Bolton &Kacpercyk,2021:4)**.

ثانيا- المفهوم

هنالك عدة مفاهيم تناولتها المصادر الاكاديمية والعلمية في هذا المجال كلها أجمعت على تحديد مجموعة من العوامل التي يجب تحققها من خلال هذا المفهوم تتعلق بشكل بالجانب البيئي والاجتماعي والحوكمة الى جانب العوامل الاقتصادية ، فقد تم تعريف التمويل المستدام بأنه (عملية تخصيص الأموال بطريقة تضمن تحقيق التوازن ما بين الأهداف المالية والاقتصادية من جهة وما بين الابعاد البيئية والاجتماعية من جهة أخرى من خلال تمويل المشاريع التي تعزز التنمية المستدامة وتحقق كذلك أهدافا أخرى مرتبطة بهذا النوع من التنمية مثل مكافحة التغير المناخي ورفع مستوى العدالة الاجتماعية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد على كافة المستويات التنظيمية في المنظمة وفي مؤسسات الدولة)(Boman,2011:5).

كما ينظر اليه على انه (عملية التمويل المالي الذي تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة عند اتخاذ القرار الاستثماري في الوحدات الإنتاجية مما يؤدي الى خلق المزيد من التوسع في تلك الاستثمارات والمشاريع والتي تصل انعكاساتها على المستوى الإداري والإنساني للعاملين في المنظمة وخارجها (خلف وحنظل،2025: 120)، اما الأهداف الرئيسة على مستوى الاقتصاد الكلي فتتمثل بخلق تنمية مستدامة تقوم على (17) هدفا ابرزها تقليل الفقر والقضاء على الجوع والحفاظ على البيئة والعمل على توفير مصادر الطاقة النظيفة وكذلك عمليات الإنتاج والاستهلاك المستدام والعدالة والمساواة مع العمل على تحقيق الشراكة مع المؤسسات المعنية لإنجاز تلك الأهداف(UN,2025:10-23)

ثالثا- الاهداف

يهدف التمويل المرتبط بالاستدامة إلى تحفيز المقترض على تحقيق أهداف بيئية أو اجتماعية أو حوكمة من خلال حوافز التسعير وترتبط الأهداف عادةً بمؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى الشركات ويجب أن تكون طموحة ومتوافقة مع استراتيجية الاستدامة المؤسسية للشركة .

ويمكن أن تختلف طبيعة الحوافز بما في ذلك زيادة (زيادة تدريجية) في سعر الفائدة الذي تدفعه الشركة في حالة عدم تحقيق الهدف أو انخفاض (انخفاض تدريجي) في حالة تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا النوع من التمويل ، ويمكن أن تكون الأداة الأساسية لتحقيق ذلك من خلال الأداة المالية المستخدمة سواء كانت أداة ملكية مثل الأسهم الخضراء او أداة مديونية مثل السندات المالية طويلة الاجل وكذلك قروض الشركات وقروض تمويل ،المشاريع والتسهيلات الائتمانية المتجددة والمشتقات المالية وغيرها.

كانت أكثر الأدوات شيوعًا حتى الآن هي القروض المرتبطة بالاستدامة للشركات وسندات الاستدامة من خلال التمويل بالمديونية على سبيل المثال أصدرت شركة إينيل سندات استدامة لمدة خمس سنوات بقيمة 1.5 مليار دولار في عام 2019 مع زيادة في سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مرتبطة بهدف الوصول إلى 55% من القدرة المركبة للطاقة المتجددة بحلول عام **(orden&calonge,2022:2)**

رابعا- تصنيف التمويل المستدام

يتكون التمويل المستدام من عدة أنواع يمكن التطرق اليها كما يأتي (Sharma et al,2022:23):

1- **التمويل المستدام المؤثر**

يتضمن هذا النوع من التمويل جميع الاستثمارات التي تسهم في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة على المدى الطويل في مجال المناخ والفقر والمساواة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية من حلال منح فرص عمل متساوية ومتاحة للجميع دون تمييز .

2- **التمويل المسؤول**

يقصد به التمويل القائم على الالتزام التام بتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة في بيئة العمل من خلال الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية التي تحقق الاندماج والتفاعل ما بين البيئة والمجتمع ضمن العملية الإنتاجية .

3- **التمويل الأخضر**

يهدف هذا النوع من التمويل الى تقليل الأثر البيئي السلبي والحفاظ على الموارد الطبيعية كما يشمل مصادر الطاقة المتجددة وإدارة مصادر المياه والزراعة المستدامة والاستخدام الكفوء لمصادر الطاقة والعمل على توسيع استخدامها بشكل امثل .

4- **التمويل الاجتماعي**

يشير هذا النوع من التمويل الى تحسين الواقع الاجتماعي للأفراد والشعوب من خلال تطوير الواقع التعليمي والصحي والسكاني وتوجيه الأموال التي تحقق العدالة الاجتماعية وتحد من الفقر وتعمل على زيادة الوعي المجتمعي للاستثمار في هذا النوع من الاستدامة المحورية في تطوير المجتمعات ومعالجة المشاكل التي تسببها طرق التمويل الأخرى التي تتجاهل الاثار الناتج عنها في بيئة العمل على المستوى الاجتماعي والاسري.

خامسا- محددات التمويل المستدام

تبرز عدة عوامل محددة لهذا النوع من التمويل وعادة ما تظهر في بيئة العمل الإقليمية والدولية مع مراعاة الأركان الخمسة اللازمة للتنفيذ المتمثلة بالحوكمة والمهارات وإدارة البيانات والتكنولوجيا الرقمية وسلاسل القيمة (Flynn et al,2025:4) وتتضمن تلك المحددات العناصر الاتية (Rezende,2013:34) :-

1- **القوانين التشريعية والتنظيمية:** يرتبط هذا المحدد بطبيعة التمويل المستدام ومدى مساهمته في الامتثال لتلك المعايير التي تحد من المخاطر البيئية والاجتماعية ومنها الاعتماد بشكل أوسع على التمويل الأخضر كمحدد رئيس ومحوري لهذا النوع من التمويل .

2- **التحديات الاقتصادية وعدم استقرار الأسواق:** في ظل ظروف معينة من الممكن ان تؤدي الازمات المالية والاقتصادية وما يرافقها من تقلبات وصدمات قد يتعرض لها السوق المالي الى تراجع الاهتمام بالتمويل المستدام كونه يعد اعلى مخاطرة وادنى ربحية وذو

سيولة محدودة مما ينعكس سلبا على حجم التمويل كون السوق المالي هو الممول الرئيس لهذا النوع من التمويل الذي يمتاز بكونه تمويل طويل الاجل.

3- **الوعي لدى المستثمرين والممولين:** يعد هذا المحدد من المحددات الأساسية التي ترتبط بتنشيط مصادر التمويل كونه يدفع باتجاه زيادة الاهتمام بأهداف ومعطيات التمويل المستدام ويخلق تداول سوقي واسع النطاق في ظل ارتفاع مستوى الوعي وزيادة الاهتمام الاجتماعي والثقافي بالتمويل المستدام.

4- **المعايير البيئية والاجتماعية:** ان الاخذ بنظر الاعتبار الاثار البيئية والاجتماعية التي يحققها التمويل المعني ومدى ملائمتها للثقافة العامة والمعتقدات السائدة و تركيبة المجتمع كونها تسهم في رفع مستويات الاهتمام بتوفير التمويل الطويل الاجل وتداول الأدوات المالية المتعلقة به بشكل أوسع .

5- **التمويل طويل الاجل مقابل التمويل قصير الاجل:** يتطلب هذا النوع من الاستثمار أدوات مالية طويلة الاجل في حين يبحث المستثمر عن عوائد سريعة التحقق ذات طبيعة قصيرة الاجل مما يمثل تحديا كبيرا لمؤسسات الاعمال في بيئة العمل.

سادسا-الأدوات المالية للتمويل المستدام

يتضمن التمويل المستدام من خلال الأسواق المالية نوعين أساسيين هما-

أ- **الأسهم الخضراء**

تشير أسهم الطاقة الخضراء إلى إصدارات اسهم الشركات العاملة في مجال إنتاج وتخزين وتوزيع الطاقة بطريقة صديقة للبيئة ومستدامة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والوقود الحيوي والطاقة الكهرومائية ، اذ ينصب التركيز العام على تقليل الاثر الكربوني وتحسين كفاءة الطاقة.

ورغم وجود تداخل كبير بين الطاقة الخضراء والطاقة المتجددة الا انه يُنظر إلى الطاقة الخضراء على نطاق واسع على أنها فرع محدد من الطاقة المتجددة، ما يعني أنه في حين أن معظم مصادر الطاقة الخضراء متجددة ولكن ليس كل مصادر الطاقة المتجددة خضراء اذ تركز الطاقة الخضراء بشكل خاص على الجوانب البيئية ولكنها تشمل أيضًا الشركات العاملة في مجال تخزين الطاقة وحلول الكفاءة وتقنيات عزل الكربون.

تعد الأسواق المالية المصدر الأساس لهذا النوع من التمويل كونها الجهة المتخصصة بتداول الأدوات المالية وتحديدا أدوات الملكية التي تمثلها الأسهم بشكل عام والأسهم الخضراء على وجه التحديد لتوفير التمويل اللازم لإقامه مشاريع صديقة للبيئة تمول من قبل الممولين الذين يحملون ثقافة معينة تختص بهذا المضمار رغم محدودية أرباحه (Archer,2025:1)

هنالك العديد من الصناديق الاستثمارية الخاصة بالأسهم الخضراء المهتمة جميعها بتوسيع نطاق التمويل المستدام كجزء من تركيزها على الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ،هناك أدوات متخصصة بما في ذلك شركات الاستثمار والشراكات المحدودة الرئيسية. على الرغم من اختلافاتها، فإن جميع مصادر التمويل الخاص هذه تشترك في أمر واحد، وهو ضرورة تقديم معدل عائد كافٍ لمكافأة المستثمرين على المخاطر التي يتحملونها لتتناسب وحجم المخاطرة في هذا المجال ونظرًا لأن التمويل المطلوب يبلغ تريليونات الدولارات، فإن أي تغيير طفيف في معدل العائد المطلوب يمكن أن يكون له تأثير كبير على تكلفة التمويل بالدولار (Cornell& Cicchetti,2020:8) .

في مجال اقتصاديات البيئة حظي الاستثمار الاخضر باهتمام كبير لا سيما في سياق استثمارات الملكية الخضراء نظرًا لدورها المحوري في الحد من استهلاك الطاقة التقليدية والتخفيف من أزمة التلوث المتفاقمة تبين أن عدة عوامل تدعم الاستثمار الأخضر بما في ذلك التنمية الاقتصادية وانخفاض أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الوقود واللوائح البيئية الصارمة علاوة على ذلك تطبيق لوائح بيئية صارمة يمكن أن يحفز الشركات على تخصيص موارد مالية لتطوير واعتماد التقنيات الخضراء (Hasan&Najjar,2024:3)

ب- السندات الخضراء

تعد السندات الخضراء طويلة الاجل ابرز أدوات المديونية في مجال التمويل المستدام وتمتاز هذه الأداة باستقرارية مستوى العوائد الايرادية الممنوحة للمستثمر كونها وكما هو معروف تعتمد على عنصر سعر الفائدة والذي يمتاز بثباتيته رغم كونه محرم وفق الشريعة الإسلامية كونه نوع من أنواع (الربا) ورغم ذلك فأنه يعد اداة المديونية الأكثر تداولا ، كما انها تصدر من جهات حكومية وكذلك يتم إصدارها من خلال القطاع الخاص كشركات مساهمة سواء في النظم الرأسمالية او النظم الاقتصادية ذات الطبيعة المختلطة.

إلى حد كبير كان طلب المستثمرين هو المحرك الرئيسي لنمو سوق السندات الاجتماعية، عالميًا شهدت الصناديق الاستثمارية التي تشتري سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية نموا متسارعا بعد انطلاقتها الأولى عام 2013 اذ شكلت نحو 12% خلال النصف الأول من عام 2020 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 209.5 مليار دولار أمريكي من الأصول .

قد يكون لدى المستثمرين في سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عدة أسباب للاقبال عليها وذلك لوجود ثقافة بيئية واجتماعية متصاعدة نحو هذا النوع من التمويل لا سيما بعد ادراج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملية إدارة استثماراتهم بما في ذلك المبررات القيمية والالتزام بزيادة الشفافية والحوكمة (Inderst et al,2024:7).

تصدر تلك السندات بثلاثة أنواع رئيسية هي:-

1- السندات الاجتماعية - يستخدم هذا النوع لتمكين جمع رؤوس الأموال والاستثمار في المشاريع الجديدة والقائمة ذات الفوائد البيئية.
2- السندات الخضراء -هي سندات تصدر لاستخدام العوائد المتحققة منها لتمويل مشاريع جديدة وقائمة ذات نتائج اجتماعية إيجابية مثل تحسين الأمن الغذائي والحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية.
3- السندات المستدامة - هي سندات يتم تخصيص عائداتها حصرياً لتمويل أو إعادة تمويل مزيج من المشاريع الخضراء والاجتماعية (ADB,2021:5)

سابعا- الأسواق المالية والتمويل المستدام

لم تمثل الأسواق الناشئة سوى 5% من إجمالي إصدارات التمويل المرتبط بالاستدامة لحد الان اذ سجلت مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية أعلى تمويل مستدام باستخدام أدوات المديونية بنسبة 54% و31% من إجمالي التمويل بالملكية، تليها شرق آسيا (10%)، وأمريكا اللاتينية (3%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1%) وفي كانون الأول 2021 لم تتجاوز قيمة إجمالي إصدارات الديون المرتبطة بالاستدامة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط 44 مليار دولار.

ومع ذلك، يشهد السوق في البلدان النامية نموًا. ففي عام 2021، شهد التمويل المرتبط بالاستدامة في الأسواق الناشئة زيادة بنسبة 327% مقارنة بأحجام عام 2020.

وتصدرت المكسيك والصين وتركيا وروسيا والبرازيل القائمة، حيث بلغت نسبة أحجامها في البلدان ذات الدخل غير المرتفع حوالي 82% من إجمالي الأحجام. وهناك أمثلة مختارة أخرى في أماكن أخرى معظمها في دول آسيوية مثل الهند وتايلاند(حسن،2024: 372)

توجد أمثلة على التمويل المرتبط بالاستدامة في جميع القطاعات. من أصل 809 مليارات دولار أمريكي تم إصدارها حتى الآن، 44% منها جاءت من شركات في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات؛ و39% من شركات البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة والاتصالات والنقل والتعدين والمياه؛ و17% من المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والوكالات الحكومية وغيرها.

يعكس النمو السريع لسوق التمويل المرتبط بالاستدامة في مختلف القطاعات الاهتمام الكبير بهذه الأدوات من قبل المقترضين والمستثمرين والجهات التنظيمية. أولاً، يتيح التمويل المرتبط بالاستدامة للمقترضين إبراز التزاماتهم بالاستدامة لقواعد مستثمريهم الحاليين، مع جذب شريحة أوسع من المستثمرين المهتمين بالاستثمار المؤثر والمستدام.

وبذلك، قد تتمكن الشركات من تحقيق تكلفة أقل لرأس المال، بالإضافة إلى قاعدة مستثمرين موسعة ومتنوعة، كما تتيح هذه الأدوات للمقترضين مواءمة أهدافهم المالية والتشغيلية وأهداف الاستدامة بشكل أفضل في وقت أصبحت فيه الاستدامة ضرورة استراتيجية لمعظم الشركات، نظراً للمخاوف المناخية والمجتمعية الأوسع. ثانياً، يمكن للمستثمرين الاستفادة من التمويل المرتبط بالاستدامة لتبني نموذج أعمال "الربح الهادف". ويتزايد عدد المستثمرين الأفراد والمؤسسات الذين يجعلون الاستدامة معياراً أساسياً في قراراتهم الاستثمارية، مدفوعين بطلب الشركات المستثمر فيها. بالإضافة إلى ذلك، قد يُعزز الأداء الجيد في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية قيمة المساهمين، على المديين القصير والطويل، من خلال زيادة ولاء العملاء، والحد من مخاطر المناخ، ورفع إنتاجية الموظفين، وعوامل أخرى.

في الواقع، تُدمج العديد من المؤسسات المالية أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنظمة التصنيف الائتماني الخاصة بها، مما يعكس الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تُحدثه هذه المعايير على جودة المحافظ الاستثمارية. وأخيرًا، تحرص الجهات التنظيمية أيضًا على تشجيع التمويل المرتبط بالاستدامة كأداة لجذب الاستثمار الخاص نحو تحقيق أهداف الحكومة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (orden&calonge,2022:7).

ثامنا- التمويل المستدام في السوق المالي العراقي

في تموز عام 2024 سعى مجلس النواب العراقي إلى إقرار قانون الصكوك الإسلامية للاستثمار الذي يهدف إلى تعزيز السوق المالية العراقية وتوسيع نطاق خيارات الاستثمار المتاحة مما يسمح للمؤسسات الحكومية والبنوك الإسلامية والشركات بالمساهمة في المشاريع الاقتصادية بما يتماشى مع معايير السوق المالية الإسلامية والتي تتضمن تمويل المشاريع ذات النفع العام والتي تنعكس على الواقع الاجتماعي والبيئي للمجتمع ويهدف القانون إلى ما يأتي :-

1. تطوير السوق المالية العراقية من خلال طرح أدوات استثمارية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
2. تنويع أدوات الاستثمار لتلبية احتياجات المستثمرين الباحثين عن استثمارات جديدة متوافقة مع الشريعة.

وقد أعلن مصرف العراق المركزي عن إنشاء المصرف الأخضر للتنمية المستدامة وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط. وسيكون مشروع "صن كابيتال" هو المشروع الرئيسي المستهدف لتوفير الطاقة الكهربائية، بهدف إنتاج 100 ميغاواط ويركز هذا المصرف على تقديم خدمات مصرفية خضراء مستدامة وخلق مائة ألف فرصة عمل للشباب من خلال استحداث مشاريع خضراء مستدامة في مجال الطاقة المتجددة مما يعزز أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام ويوفر الطاقة النظيفة تحديدا.

واجهت المصارف الإسلامية مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها ابرزها :-

1. غياب التشريعات القانونية المناسبة.
2. نقص الوعي والمعرفة المالية بأهمية وفوائد الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين والجمهور.
3. ضعف البنية التحتية المالية اذ يفتقر السوق المالي العراقي للهياكل الأساسية المتنوعة اللازمة لدعم وإصدار وتداول الصكوك بفعالية مثل الأسواق الثانوية النشطة والمؤسسات المالية المتخصصة.

4. التحديات السياسية والاقتصادية اذ تؤثر الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة سلبًا على ثقة المستثمرين في الأدوات المالية الجديدة بما في ذلك الصكوك الإسلامية.
5. نقص الكوادر المؤهلة وقلة المهارات والخبرات المتخصصة في مجال الصكوك الإسلامية مما يعيق تطوير هذا القطاع وتطبيقه بفعالية (Tomas,2025:23).

المحور الثاني: الجانب التحليلي

يعتمد هذا المبحث على تحليل العناصر الرئيسة لاستراتيجية حماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030) الذي يعتمد في تنفيذه على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)وقد كانت هنالك عدة قطاعات أساسية مستهدفة لهذا الإستراتيجية سنركز على أربعة منها هي :-

1- قطاع البيئة والصحة العامة
2- قطاع الزراعة والامن الغذائي
3- قطاع المياه والامن المائي
4- قطاع الصناعة وإنتاج النفط والغاز

قبل التطرق الى تفاصيل عملية التمويل المستدام حسب الاستراتيجية الوطنية للتمويل لكل قطاع نلاحظ ان هذه الاستراتيجية بنيت على مصادر التمويل الاتية (وزارة التخطيط، 2022 :37) :-

أ- الموازنة العامة - اذ تخصص الأموال ضمن موازنة وزارة البيئة بشكل أساسي.
ب- المساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسرة) والتمويل الدولي والصناديق الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف البيئي.
ت- مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
ث- التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني .

من خلال الجداول (1،2،3،4)المبينة ادناه وبعد تتبع مصادر التمويل المعتمدة لكل فقرة من فقرات كل قطاع منه للوقوف على مدى مساهمة السوق المالي

جدول رقم (1) التخصيصات المالية ومصدر تمويلها لقطاع البيئة الصحية

الغايات المنشودة	المؤشرات	المسؤولية	الموازنة التقديرية
الهدف الاستراتيجي (1): حماية البيئة والحفاظ على الصحة العامة من التلوث بمختلف انواعه والوقاية من الامراض التي تصيب الانسان والحيوان والنبات وسلامة الغذاء.			
الغاية (1): مكافحة الامراض التي يسببها التغير المناخي والتلوث البيئي	نسبة (٢٠٪) الانفاق الحكومي على البرامج الصحية كنسبة من الانفاق الحكومي العام	الصحة	320,000,000
الغاية (2): الوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه والغذاء والمخاطر الحيوانية والتهديدات المرافقة والمخاطر الصحية.	عدد برامج الوقاية من الأمراض التي تم تنفيذها سنويا	الصحة	4,000,000
الغاية (3): تعزيز برامج الصحة البيئية من أجل المساهمة في الخدمات الصحية الوقائية والرعاية الصحية الاولية.	عدد برامج التوعية الصحية والبيئية التي يتم تنفيذها	التربية	500,000
الغاية (4): معالجة المخلفات السائلة المصرفة من المستشفيات الى المصادر المائية دون معالجة، والحد من تلك المياه المعالجة ضمن استراتيجية حماية وتحسين البيئة.	نسبة (٩٥٪) المستشفيات المخدومة بوحدات معالجة المخلفات السائلة	وزارة الصحة	44,000,000
الغاية (5): شمول (٥٠٪) من المستشفيات بمشاريع ادارة النفايات الطبية السليمة الحديثة (Shredding Autoclave).	نسبة (٢٥٪) المستشفيات المخدومة بمشاريع ادارة النفايات الطبية السليمة الحديثة	وزارة الصحة	10,080,000
الغاية (6): اعتماد دليل المباني الخضراء في جميع المباني الحكومية الجديدة والعمل على التوسع في تحويل المباني الحكومية القائمة الى مباني خضراء تعتمد كفاءة استخدام الطاقة على ان تكون المساحة الخضراء في المشاريع الجديدة لا تقل عن (٢٥٪) من المساحة الكلية.	اعتماد دليل المباني الخضراء في جميع المباني الحكومية الجديدة	جميع الوزارات	1,000,000
	عدد المباني الحكومية التي تم تحويلها الى مباني خضراء	جميع الوزارات	10,000,000
الغاية (7): اعتماد مدونات البناء والعزل الحراري في تنفيذ العرض الاستثمارية الجديدة.	اعداد دليل مدونات البناء والعزل الحراري	الاسكان التخطيط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية	1,000,000
الغاية (8): إلزام المشاريع الاستثمارية الجديدة بمراعاة الاسس العلمية في اختيار تقنيات التكييف وتبريد المياه والتي تعزز من كفاءة استخدام الطاقة واختيار مواد البناء المساعدة على العزل الحراري.	عدد المشاريع الاستثمارية التي تراعي أسس تطبيق برامج كفاءة استخدام الطاقة	هيئة الاستثمار	50,000,000
الغاية (9): تشجيع الاستثمارات في مشاريع تصنيع مواد البناء والتقنيات المستدامة بغية استخدامها في المشاريع السكنية الجديدة	حجم الاستثمارات الموجه في مشاريع تصنيع مواد البناء والتقنيات المستدامة	السكنة	40,000,000

المصدر : تقرير وزارة التخطيط لاستراتيجية حماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030)، 2022: 56

جدول رقم (2) التخصيصات المالية ومصدر تمويلها لقطاع الزراعة والامن الغذائي

الغايات المنشودة	المؤشرات	المسؤولية	الموازنة التقديرية
الهدف الاستراتيجي (1): تعزيز نمط الزراعة الرقيقة بالبيئة والمقاومة للتغيرات المناخية بما يضمن خفض استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية لحماية عناصر البيئة			
الغاية (1): تشجيع الممارسات الزراعية التي تزيد من كمية المواد العضوية في التربة (مخزون الكربون العضوي) سنويا بنسبة (10%).	عدد المحاصيل المستهدفة في استخدام الأسمدة العضوية	وزارة الزراعة	12,000,000
	نسبة (%) زيادة الاستثمار في الزراعة العضوية	وزارة الزراعة	5,000,000
الغاية (2): خفض استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الكيميائية والحشرية في الزراعة.	نسبة (%) انخفاض استخدام الأسمدة الكيميائية	وزارة الزراعة	10,000,000
	نسبة (%) ازدياد استخدام المبيدات الصديقة للبيئة في الزراعة.	وزارة الزراعة	10,000,000
الغاية (3): تأسيس محمية بحرية بحيث تضمن حماية الأنواع والموائل والأنظمة البيئية.	اعلان المحمية البحرية وتطوير الخطة الادارية	وزارة البيئة	4,000,000
	نسبة (%) المساحة البحرية التي تم إعلانها كمحمية	وزارة البيئة	2,000,000
الغاية (4): زيادة استخدام الطاقة البديلة في النشاطات الزراعية بنسبة [25%].	نسبة (%) استخدام الطاقة البديلة في النشاطات الزراعية	وزارة الزراعة	10,000,000
الغاية (5): خفض نسبة استخدام المياه في الزراعة من 85% الى 75% وتعويض النقص من مصادر المياه البديلة غير التقليدية فضلا عن طريق تطوير انظمة الري ورفع كفاءة الإرواء.	نسبة (%) استخدام مصادر المياه البديلة غير التقليدية في النشاطات الزراعية	وزارة الزراعة	12,000,000
	نسبة (%) المزارع المستخدمة لأنظمة الري ورفع كفاءة الإرواء.	وزارة الزراعة	10,000,000
الغاية (6): تعزيز برامج مراقبة جودة التربة لبناء قاعدة معلومات خاصة بجودة الأراضي وتحديد مدى ملائمة الأراضي لاستخدامات البشرية المختلفة	الاستراتيجية الوطنية للحد من تدهور الأراضي (Land Degradation Neutrality).	وزارة الزراعة والوزارات المعنية	2,000,000
الهدف الاستراتيجي (2): حماية واستعادة المساحات الزرعية وزيادة المساحات الخضراء بما يضمن حماية الاستخدام المستدام للتنوع الحيوي وتحقيق الامن الغذائي			
الغاية (1): زيادة عدد المحميات الزرعية لتغطي مساحة (125 هكتار) في (4) محافظات.	عدد المحميات الزرعية في العراق.	وزارة الزراعة	5,000,000
الغاية (2): تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاعلاف لمربي الماشية.	نسبة (%) المستفيدين من مربي الماشية من برنامج الاكتفاء الذاتي من الاعلاف	وزارة الزراعة	6,000,000
الغاية (3): اكثار النباتات الزرعية المحلية المهددة بالانقراض (كالغضا وغيره من النباتات).	نسبة (%) مساحات الأراضي الزرعية التي تم إعادة تأهيلها	وزارة الزراعة	33,000,000
	نسبة (%) الأراضي الزراعية التي تم إعادة تأهيلها وحمايتها	وزارة الزراعة	12,000,000
الغاية (4): خفض مساحات الأراضي الزراعية غير الصالحة للزراعة او المنحسرة او المهددة بالتصحر الى (%40)	اعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر	وزارة البيئة الجهات ذات العلاقة	1,800,000
	اعداد البرنامج الوطني لمكافحة العواصف الرملية وانحساره	وزارة البيئة الجهات ذات العلاقة	1,800,000
الغاية (5): تثبيت ما يقارب من (25%) من اجمالي مساحة الكثبان الرملية ووضع الخطط اللازمة لتحقيق نسبة تثبيت الكثبان الى ما يقارب 55% بحلول عام 2030.	نسبة (%) الأراضي التي تم حمايتها من التصحر	وزارة الزراعة	10,000,000
	نسبة (%) التحريج والمساحات العشبية في العراق	وزارة الزراعة	10,000,000
الغاية (6): زيادة مساحة الرقعة الخضراء عن طريق تطوير وزيادة اعداد الغابات بمساحة اجمالية تبلغ (3750 هكتار).	عدد المحميات (مسيجات ذات نوع نباتي)	وزارة الزراعة	25,000,000
الغاية (7): تأهيل 6 واحات (بمساحة 50-200 هكتار) مع أهمية شمولها مختلف الانواع النباتية من محاصيل وأشجار.	عدد الواحات التي تمت استعادتها وحمايتها	وزارة الزراعة	29,000,000
	عدد الشتول التي تم انتاجها	وزارة الزراعة	
الغاية (8) زراعة مستدامة (10 مليون) قسيلة من النخيل او الأشجار والشجيرات غير المثمرة والمحلية من خلال استخدام مصادر المياه غير تقليدية وطرق الري غير التقليدية (ري والتنقيط) ضمن برنامج واضح للتحريج مع أهمية تعزيز الزراعة السيحية لإنتاج الأنواع والمحافظة عليها باعتبار العراق الموطن الاصلي لها والمحافظة على المساحات الخضراء عن طريق وقف التوحف العشوائي على الأراضي الزراعية والبساتين	عدد السدات الترابية (حصاد المياه)	وزارة الزراعة	
	عدد الحفريات (حصاد المياه)	وزارة الزراعة	

المصدر :- تقرير وزارة التخطيط لاستراتيجية حماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030)، 2022: 55

جدول رقم (3) التخصيصات المالية ومصدر تمويلها لقطاع المياه والامن المائي

الغايات الطموحة	المؤشرات	المسؤولية	الموازنة التقديرية
الهدف الاستراتيجي (1) الحد من تلوث المياه وضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية للحفاظ على ديمومتها والعمل على توفير خدمات الصرف الصحي للجميع في العراق			
الغاية (1) رفع إمدادات المياه الصالحة للاستخدام البشري في المناطق الحضرية والريفية على مستوى امانة بغداد والمحافظات العراقية	نسبة (٢٥٪) المخصص لإمدادات المياه الصالحة للاستخدام البشري في المناطق الحضرية والريفية والأهوار	امانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ المديرية العامة لمياه ومجاري مياه الشرب العاملة في المحافظات	
الغاية (2) الحفاظ على معدل يومي جوهر وسيولات المياه المنتجة للاستهلاك البشري في أنواع مختلفة من المواقع الجغرافية بين (700 -740) لتر للفرد في اليوم)	معدل السيولات الفرد من المياه المخصصة للاستهلاك البشري	امانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ المديرية العامة لمياه ومجاري مياه الشرب العاملة في المحافظات	
الغاية (3) تطوير شبكات الصرف الصحي لزيادة نسبة المخصص على مستوى امانة بغداد والمحافظات العراقية	نسبة (٢٥٪) المخصص بشبكات الصرف الصحي	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ امانة بغداد	335,873,790
	نسبة (٢٥٪) شبكات الصرف الصحي التي تم تطويرها	امانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ امانة بغداد	
الغاية (4) زيادة نسبة إعادة تدوير المياه المعالجة واستخدامها الامن	نسبة (٢٥٪) الزيادة في مياه الصرف الصحي المعالجة التي يتم إعادتها الى الأنهار بعد معالجة بشكل الأساس	امانة بغداد ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة/ امانة بغداد	
الغاية (5) تحسين جودة المياه السطحية والجوفية عن طريق الحد من انبعاث وتصريف ومسرب الملوثات او المخلفات السائلة الى المصادر المائية في كافة محافظات العراق مع ضرورة تطبيق برامج تنمية المياه الجوفية	عدد برامج مراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية	وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية	65,000,000
الغاية (6) تحويل 5.33 مليار م3 من المياه سنويا الى الأنهار لاعمار مساحة (2911 كم مربع) في السهول المنخفضة في الاهوار المائية وتقليص هذه المؤشرات بالتناسب مع شحة المياه	المعدل السنوي لتغذية المياه المحولة للأهوار	وزارة الموارد المائية	10,000,000
الهدف الاستراتيجي (2) تقليل الهدر من المياه وزيادة كفاءة استخدام المياه بشكل كبير في جميع القطاعات وتشجيع الترشيد والإعداد المستدام للمياه الجديدة لمعالجة بدءا / شح المياه والحد بشدة الاشخاص الذين يعانون من ندرة المياه			
الغاية (1) تطبيق نهج الادارة المتكاملة لمصادر المياه على مستوى الجمهورية العراق عن طريق استهداف الحسابات والمناطق المائية ومواقع حصاد المياه الرئيسية ومنها انشاء مشاريع حصاد المياه وتبني عن المؤسس عند انشائها ان تحقق مردود مالي بقدر (186 مليون دا) من المياه	تحديث الخريطة الاستراتيجية لموارد المياه في العراق	وزارة الموارد المائية	2,000,000
	عدد مشاريع حصاد المياه المنفذة	وزارة الموارد المائية	15,000,000
	نسبة (٢٥٪) المياه التي تم تطويرها على مستوى مشاريع حصاد المياه العراق	وزارة الموارد المائية	30,000,000
الغاية (2) زيادة الاستثمارات لتحسين البنية التحتية لجميع المياه وتطويرها والاهتمام بصيانة السدود والسدات والمنظومة السقيمية وتزويد جميع السدود بأجهزة التحسس الزراعي ومراقبة لمدة العرض المائي وتنفيذ عدد السدود الايكولوجي	عدد السدود والمواقع المنشأة التي تم تطويرها وتأسيسها	وزارة الموارد المائية	200,000,000
الهدف الاستراتيجي (3) ادارة الطلب على المياه وزيادة كفاءة توزيع المياه			
الغاية (1) تطبيق برامج التكيف العاجل على الانظمة البيئية والمنول الطبيعية على البيئة بما يضمن زيادة تحرير المياه السطحية ومياه الانهار لغايات متعددة الاغراض لتأمين المياه للاستخدام الصناعي والري والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والصناعة والاستدامة البيئية من طريق تطوير ادارة الموارد المائية عن طريق نظم الخطط الخاصة بتوزيع الايرادات المائية على المحافظات والعمل على ازالة التجاوزات على الحصص المائية ومحاسبة المسببين بذلك	معدل المياه التي تم توفيرها سنويا	وزارة الموارد المائية	10,000,000
الغاية (2) رفع كفاءة الري الكلية الى (٢٥٪) عن طريق استخدام وسائل الري الحديثة (الري المغلق بالانابيب والري بالرش والتنقيط) وتطوير القنوات والجداول المرابية	نسبة (٢٥٪) رفع كفاءة الري الكلية لأنظمة الري	وزارة الموارد المائية الزراعة	15,000,000
الهدف الاستراتيجي (4) توفير مصادر مائية جديدة غير تقليدية			
الغاية (1) عمل سدات تخزين ما يقارب من 200,000 - 400,000 م3 من المياه في مناطق مختارة	عدد السدود والحفريات التي تم تأسيسها وتعتبر خزين المياه السنوي	وزارة الزراعة	30,000,000
الغاية (2) عمل حفريات تخزين ما يقارب 20,000 - 40,000 م3 من المياه	نسبة (٢٥٪) التخزين في السدود والحفريات	وزارة الزراعة	40,000,000

المصدر :- تقرير وزارة التخطيط لاستراتيجية حماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030)، 2022: 53

جدول رقم (4) التخصيصات المالية ومصدر تمويلها لقطاع الصناعة وإنتاج النفط والغاز

الغايات الموضحة	المؤشرات	المسؤولية	الموازنة التقديرية
الهدف الاستراتيجي (1) التوجه الشامل والمستدام في تعكيس الاستخدام الفعال للموارد عن طريق ادخال التقنيات الحديثة في الانتاج وتعزيز الاستثمارات البيئية.			
الغاية (1) رفع كفاءة استخدم المياه العادمة المعالجة في قطاع الصناعة بنسبة (٪).	نسبة (٪) المياه العادمة المعالجة المستخدمة في قطاع الصناعة	وزارة الصناعة	10,000,000
	تقارير نوعية المياه المطروحة من قطاع الصناعة	وزارة الصناعة	1,000,000
الغاية (2) تحسين نوعية المياه المطروحة لتتوافق مع المحددات البيئية والحيلولة دون طرح أي مياه صناعية خارج المحددات البيئية حسب الانظمة والتشريعات البيئية النافذة	عدد المتغيرات البيئية الخاصة بتقارير نوعية المياه المطروحه من القطاع النفطي	وزارة النفط	-
	عدد الاجراءات المتخذة للحد من المخالفات لسنوي	وزارة الصناعة النفط	2,000,000
الغاية (3) رفع كفاءة استهلاك مصادر الطاقة في القطاعات الصناعية والعمل على بناء مشاريع لإعادة تدوير الحرارة في المنشئة الصناعية للحد واعتماد لغرض توليد الطاقة الكهربائية وتسخير سكراب لتحديد والسعي للاعتماد سولفير وادخال تكنولوجيا إعادة تدوير الحرارة الناتجة من افران صناعة الإسمنت	نسبة (٪) برامج رفع كفاءة استهلاك مصادر الطاقة في القطاعات الصناعية	وزارة الصناعة النفط	60,000,000
الغاية (4) رفع كفاءة استخدام الموارد وادخال المواد المعاد تدويرها كمدخلات بديلة للمواد الخام في الصناعات المختلفة والوصول الى بيئة مستدامة في الاستفادة من استخدام المياه المستخدمة في استخراج النفط	نسبة (٪) برامج كفاءة استخدام المواد الخام في القطاعات الصناعية والنفطية	وزارة الصناعة النفط	10,000,000
الغاية (5) إعادة تأهيل خطوط الانتاج في المنشئات التابعة لوزارة الصناعة لتكون صديقة للبيئة فضلا عن اعتماد الحوافز الاقتصادية التي تعزز من كفاءة الإنتاج والالتزام البيئي والتنمية المستدامة، وتغيير أنماط الاستهلاك بما في ذلك اختيار المنتجات والخدمات الأكثر كفاءة في استخدام الموارد والأقل ضررا على البيئة	عدد المشاريع الرفيقة بالبيئة	وزارة الصناعة وزارة النفط	200,000,000
الغاية (6) زيادة الطاقة الاستيعابية في معامل تدوير المخلفات الناتجة عن عمليات الانتاج والمواد المستهلكة مثل مخلفات سكراب الالمنيوم والاطارات وغاز الفريون ومخلفات من نوع اسفلتير الغراني	نسبة (٪) زيادة الطاقة الاستيعابية في معامل تدوير المخلفات الناتجة من عمليات الانتاج والمواد المستهلكة	وزارة الصناعة	10,000,000
الهدف الاستراتيجي (2) تعزيز الوعي والقدرات لتحسين قيمة فهم وإدارة وتقليل الاستخدام وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير والاستبدال والحماية وقيم الموارد			
	زيادة حجم الدعم لتشجيع الإبداع والابتكار والبحث العلمي المتعلق بالإنتاج الأخضر والصناعات الصديقة بالبيئة	وزارة الصناعة وزارة النفط	25,000,000
الغاية (1) رفع معدل التوظيف في الاقتصادات الخضراء وادخال انظمة الابتكار والتحسين للعمليات الانتاجية من خلال الصادرات المتعلقة بالتغير المناخي ويتم هذا عن طريق توافر الموارد والدعم التقني من خلال الاتفاقيات البيئة الدولية	عدد الوظائف الخضراء التي تم توفيرها	وزارة الصناعة وزارة النفط	20,000,000

المصدر :- تقرير وزارة التخطيط لاستراتيجية حماية وتحسين البيئة في العراق (2024-2030)، 2022: 57

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. يعمل العراق من خلال مؤسساته الرسمية بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة على توفير مصادر التمويل للعمل على خلق بيئة مستدامة تعالج الاختلالات المناخية والبيئية التي تعرض لها العراق في السنوات السابقة نتيجة الحروب والتغير المناخي .
2. لم يتمكن العراق من خلق الأدوات المالية اللازمة لتوفير التمويل الأخضر الذي يتيح المساهمة المجتمعية للوصول الى التمويل المستدام .
3. لا يوجد تركيز على أداء السوق المالي المستقبلي لتحقيق بعض الخطوات الأساسية للتمويل الأخضر رغم وجود محاولات تشريعية بهذا المجال لم تتحول الى قوانين فاعلة .
4. اعتمدت اغلب الأنشطة الخضراء في العراق على التمويل من القطاع العام والمنح والمساعدات الدولية من الجهات المعنية بهذا الشأن ولكنها بقيت محدودة الأثر ولا ترقى الى المستوى الاستراتيجي الذي يسعى العراق الى تحقيقه على ارض الواقع.
5. في ضوء ما تقدم يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على – عدم وجود دور للسوق المالي العراقي في خلق التمويل المستدام ورفض الفرضية البديلة.

التوصيات

1. نظراً لامكانيات العراق المالية يجب إيقاف عمليات الاقتراض الخارجي من الهيئات والمؤسسات الدولية لغرض خلق بيئة مستدامة كون الواقع العراقي يتطلب إيجاد وسائل تمويل داخلية لضمان انجاز الاستراتيجية المرسومة.
2. يجب على الجهات الرسمية المختصة في المجال المالي والاستثماري وضع التشريعات والقوانين التي تسمح بتوفير أدوات التمويل المستدام من خلال السوق المالي العراقي.
3. العمل على تطوير الأدوات المالية في سوق العراق للأوراق المالية ومنها أدوات التمويل الأخضر المستدام للحاجة الماسة اليه مع منح السوق المالي العراقي القدرة على التنويع لتشجيع المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء لاقتناء تلك الأوراق المالية المستدامة مع عائد مالي مرضي .
4. تشجيع الشركات المساهمة العاملة في السوق المالي العراقي على اصدار ألادوات المالية ذات التمويل المستدام مع العمل على تأسيس شركات خضراء اسوة بدول العالم الأخرى على المستوى الإقليمي والدولي وإمكانية الاستعانة بها لتحقيق هذا الهدف.
5. وضع استراتيجية تمويلية الى جانب الاستراتيجية الوطنية لتحسين البيئة تعتمد التمويل الأخضر من خلال السوق المالي العراقي ومنحه دوره الطبيعي لإنجاز هذا الامر.

توافر البيانات:
تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Khalaf, Wahida Jabr; Hanzal, Hanan Jumaa. (2025). Al-Tamwil al-Must fi al-Iraq bayna al-Waqi‘ wa-Kharitat Tariq al-Bank al-Markazi 2023–2029. Al-Mustansiriya University, Al-Majalla al-Iraqiyya lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya.
2. Hassan, Rafid Salim. (2024). Al-Tanzim al-Qanuni li-Suq al-Iraq lil-Awraq al-Maliyya wa-‘Alaqatuhu bi-Hay’at al-Awraq al-Maliyya.
3. Jarrah, Naeem Sabah; Musjet, Faiza Hassan; Dahash, Qasim Mohammed. (2020). Dawr Suq al-Iraq lil-Awraq al-Maliyya fi al-Tanmiyya al-Iqtisadiyya: Dirasah Qiyasiyya.
4. Ministry of Planning. (2022). Taqrir Istiratijiyyat Himayat wa-Tahsin al-Bi’a fi al-Iraq (2024–2030).
5. Appleyard ,R.dennis, Jr ,J.field Alfred ,Cobb, L. Steven,2005,International economics ,Davidson college , fifth edition.
6. Archer, Charles, 2025, Green energy stocks in brief.
7. Asian Development Bank (ADB), 2021, Primer on social bonds and recent developments in Asia.
8. Bain, Keith ,Howells , peter ,2003,Monetary economics :policy and its theoretical basis, east London university.
9. Bernhard,William, Leblang ,David,2006,Democratic processes and financial markets.

10. Bowman, woods, 2011, Financial capacity and sustainable of ordinary nonprofit management and leadership, scientific Research an academic poblsher.
11. CFA, Program, curriculum,2007, Asset valuation volume, fourth edition.
12. Cornell, Bradford, Cicchetti, Charles,2020, Financinga Sustainable Energy Transition.
13. Fabozzi,J. Frank, Modigliani, Franco,2003, Capital markets, third edition.
14. Flynn, Scott, Shennon, Mike, Morris, Nell,2025, ESG Assurance: Mixed progress on the journey.
15. Gitman, J. Lawrence,2006, Principles of managerial finance, twelfth edition, San Diego state university.
16. Hasan, Fakhrul, Al Najar, Basil,2024, Green investment and dividend payouts: An intercontinental perspective.
17. Hirt,A. Geoffrey, Block, B. Stanley,2006,Fundamentals of investment management, eighth edition.
18. Howells, Peter, Bain, Keith, 2000, Money, banking and finance.
19. Howells, Peter, Bain, Keith, 2003, Financial markets and institution, th[3].
20. Inderst, Georg, Kaminker, Christopher, Stewart, Fiona,2024, Defining and measuring green investment: implication for institutional investors asset allocation, OECD.
21. Jefferson, Richard, 2015, Multiple role of financial institutions in the oil market.
22. Kettell, Brian, 2020, Economics for financial markets.
23. Lasher, R. William,2006,Financial management: A practical approach, fifth edition,2008.
24. Madura, Jeff, 2010,International corporate finance, Florida university, ninth edition.
25. Mishkin, S.Frederic, Eakins,G.Stanley,2006,Financial markets and institutions , Columbia & east Carolina university , fifth edition.
26. Rezend, F, 2013,Sustainability and infrastructure finance ,Barisal federal.
27. Ritter, S. Lawrence, Silber, L. William,2010, Principles of money ,banking, and financial markets , sixth edition.
28. Saunders,Anthony,Cornett,M.Marcia,2001, Financial markets and institutions ,McGra whill higher education, fourth edition.
29. Sharma, Ikarsh, Akshat, Gupta, Sandeep, Kumar,2022,Pertinence of incorporating (ESG) ratings to make investment decision ,Journal of sustainable finance investment, Journal of sustainable finance & investment.
30. Thomas, B. Lloyd2006, Money, Banking and financial markets ,Kansas state university.
31. Tomas, A. Haqi,2025, The Role of Green Finance (Green Sukuk and Green Bonds) In Sustainable Development: Selected Experiences With A Special Reference To Iraq, Journal of Advances in Accounting, Economics, and Management, Volume 3, Number 2,Al Furat Al Awsat university.
32. United Nations(UN) ,2025, The Sustainable Development Goals Report.